إدارة
التواصل

صنـدوق النقـد الدولـي

International Monetary Fund
Washington, D.C. 20431 USA

بيان صحفي رقم 15/506
للنشر الفوري
10 نوفمبر 2015

بيان السيدة كريستين لاغارد، مدير عام صندوق النقد الدولي
في ختام زيارتها إلى قطر

أصدرت اليوم السيدة كريستين لاغارد، مدير عام صندوق النقد الدولي، البيان التالي في ختام زيارتها إلى قطر:

"سررت للغاية بزيارة قطر حيث قابلت صاحب السمو الأمير تميم بن حمد بن خليفة آل ثاني وناقشت معه الموقف الاقتصادي العالمي والمحلي. كذلك أُجْرَيت محادثات مثمرة مع معالي رئيس الوزراء الشيخ عبد الله بن ناصر بن خليفة آل ثاني وسعادة وزير المالية علي الشريف العمادي وسعادة محافظ البنك المركزي عبد الله بن ناصر بن خليفة ال الثاني. وقد تبادلنا الآراء حول دور قطر المهم في التطورات الاقتصادية الإقليمية والعالمية إلى جانب التحديات والفرص التي تواجه المنطقة. وأعربت عن تقديري لالتزام قطر بضمان كفاية الموارد المتاحة لصندوق النقد الدولي من أجل مساعدة بلدانه الأعضاء التي تحتاج إليها.

"وكانت زيارتي فرصة عظيمة لمقابلة عدد من الطلاب والقيادات الشبابية وأعضاء من القطاع الخاص وعدد من النساء القطريات المرموقات . وقد اكتسبت فكرة أفضل عن الموقف الجاري في قطر وفي منطقة مجلس التعاون الخليجي من خلال ما أجريناه من تبادل حيوي للآراء في كلية الشؤون الدولية بجامعة جورجتاون في قطر.

"وتعتبر قطر من أسرع البلدان نموا في المنطقة مؤخرا ولا تزال آفاق اقتصادها الكلي قوية على المدى القصير. ويمكن أن يتسارع النمو من 4% في عام 2014 إلى أكثر من 4.5% في العامين الجاري والقادم، بدعم من برنامج البنية التحتية العامة الكبير وتدشين حقل الغاز الطبيعي الجديد. وسيؤدي انخفاض أسعار النفط والغاز الطبيعي إلى خفض كبير في فوائض الحساب الخارجي والمالية العامة، ولكن تأثيره على النمو سيقل في الأجل القصير نظرا لتوافر قدر كبير من الاحتياطيات المالية لدى قطر واستمرار مشروعاتها الاستثمارية العامة.

"ولا تزال أوضاع المالية العامة مريحة في قطر، ولكن هبوط أسعار النفط والغاز الطبيعي قد يجعل النسبة التي يتم ادخارها من إيرادات الموارد الناضبة غير كافية للحفاظ على نفس مستوى المعيشة للأجيال القادمة. وعلى ذلك، فمما يستحق الترحيب أن وزارة المالية اتخذت خطوات مؤخرا لتحسين عملية الميزانية وصياغة استراتيجية لضبط أوضاع المالية العامة ضمن إطار متوسط الأجل. ونظرا لقوة المركز المالي المبدئي، فمن الممكن أن يتم ضبط أوضاع المالية العامة بصورة تدريجية للحد من مخاطر الآثار السلبية على النشاط الاقتصادي.

"وقد تحقق تقدم ملحوظ نحو تعزيز التنظيم في القطاع المالي، بما في ذلك اعتماد إطار تنظيمي دولي للبنوك، وهو اتفاقية بازل 3. ويقوم النظام المصرفي القطري على ركائز قوية تسمح له بتجاوز انخفاض أسعار النفط، وتراجُع النمو في قطاع الهيدروكربونات، وارتفاع أسعار الفائدة الأمريكية. غير أن انخفاض إيرادات الهيدروكربونات وضيق أوضاع التمويل الخارجي يتطلبان من المصرف المركزي استمرار اليقظة تجاه أي ضغوط يتعرض لها النظام وتوفير السيولة للقطاع المالي عند الحاجة. ومن خلال إدخال مزيد من التعزيزات على نظام الإنذار المبكر وسد ثغرات البيانات، تزداد سهولة مراقبة المخاطر في حينها، بما في ذلك مخاطر حدوث نشاط محموم في سوق العقارات.

"وقد حققت قطر تقدما مهما في تنويع اقتصادها بالتوسع في الأنشطة غير الهيدروكربونية، ويمكن لصناع السياسات دعم هذا التوجه بإجراء إصلاحات هيكلية لتوفير تسهيلات اضافية لمناخ القطاع الخاص.

"وأتوجه بالشكر إلى قطر حكومة وشعبا على ما حظيت به من كرم الضيافة."